

دراسة تحليلية للوضع المالي للصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر خلال الفترة 2000-2023: التحديات والتدابير المعتمدة للمعالجة

An Analytical Study of the Financial Status of Algeria's National Pension Fund (2000-2023): Challenges and Implemented Remedial Measures

عمر دهيمي*، مخبر الإقليم، المقاولاتية، والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة 10000 (الجزائر)

om.dehimi@univ-bouira.dz

خالد بلقاسمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة (الجزائر)

belkacemkhaled2023@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/04/18؛ تاريخ المراجعة: 2025/05/15؛ تاريخ القبول: 2025/06/22

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، والتطرق إلى مشكلة العجز المالي الذي يعاني منه خلال السنوات الأخيرة. وتشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى هذا العجز على غرار اختلال العلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين، حيث ساهم في هذه الوضعية التهاافت على التقاعد النسبي ودون شرط السن، وكذا تراجع إيرادات الصندوق من الجباية البترولية بفعل انهيار أسعار النفط، بالإضافة إلى عرض مختلف الآليات المتخذة من طرف الحكومة للتخلص من الوضعية المالية الهشة التي يمر بها.

الكلمات المفتاحية: الصندوق الوطني للتقاعد؛ العجز المالي؛ منح ومعاشات التقاعد؛ التقاعد المسبق؛ التمويل.

تصنيف JEL: J26؛ J14؛ H62؛ H55.

Abstract:

The aim of this paper is to highlight the National Pension Fund in Algeria during the period 2000-2023 and to address the problem of fiscal deficit experienced in recent years and to identify the main reasons that led to this deficit, such as the imbalance between the number of participants and the number of retirees, As this contributed to the situation of rushing to pre-retirement, as well as the decline of revenues of the Fund from the collection of petroleum due to the collapse of oil prices, in addition to the presentation of various mechanisms taken by the government to get rid of the fragile financial situation experienced by it.

Keywords: National Pension Fund; fiscal deficit; grants and pensions; pre-retirement; finance.

Jel Classification Codes: J26; J14; H62; H55.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

تواجه أغلب صناديق التقاعد في العالم مشاكل في جانب التمويل للمعاشات ومنح التقاعد التي تقدمها للمستفيدين قد تؤدي في نهاية المطاف إلى الإفلاس أو العجز، مما جعل البحث عن آليات جديدة للتمويل أمراً حتمياً لتحسين وضعيتها المالية. ويعد الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر من أقدم الصناديق الموجودة في نظام التأمينات الجزائري، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، يسير طبقاً للمادة 02 من القانون رقم 92-04 ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويواجه هذا الأخير على غرار أغلب صناديق التقاعد في العالم مشاكل في التمويل خاصة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى خلق اختلالات في توازنه المالي. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)؟

لمعالجة هذه الإشكالية نحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الصندوق الوطني للتقاعد؟
 - ما الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2000-2023)؟
 - ما هي الآليات المتبعة للتخلص من الوضعية المالية الهشة التي يعاني منها الصندوق الوطني للتقاعد؟
- ولمعالجة هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:
- يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي يعمل على ضمان معاشات التقاعد.
 - شهد الصندوق خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 تدهوراً في وضعيته المالية نتيجة عدة عوامل ديموغرافية واقتصادية.
 - اتخذت الدولة جملة من الآليات لمحاولة تجاوز هذه الوضعية، أبرزها دعم الصندوق من الخزينة العمومية، وإلغاء التقاعد المسبق، وتوسيع قاعدة الاشتراك.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على الصندوق الوطني للتقاعد.
- معرفة وتحليل تطور عدد المتقاعدين في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).
- معرفة وتحليل ظاهرة عجز الصندوق الوطني للتقاعد وتشخيص أسبابها، وعرض مختلف الآليات للتخلص منها.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة.

الدراسات السابقة:

- علي سمائي، إبراهيم مزبود (2015)، دراسة: "تحليل المتغيرات المتحركة في إيرادات ونفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي في الجزائر - حالة الصندوق الوطني للتقاعد"، تناولت في هذه الدراسة تحليل المتغيرات المتحركة في إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد وكذا دراسة واقع التوازن المالي للصندوق خلال الفترة 2000-2012.
- روجي فيسة عمر، حاج شريف هشام (2022)، دراسة: "واقع ومستقبل نظام التقاعد في الجزائر: دراسة تحليلية استشرافية"، توقعت هذه الدراسة عجز مالي كبير للصندوق الوطني للتقاعد بحلول عام 2050 بسبب زيادة عدد المتقاعدين وارتفاع أمل الحياة، مقابل ضعف نمو الإيرادات نتيجة محدودية الاشتراكات وارتفاع معدل البطالة.
- فاطمة قادم (2023)، دراسة: "واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر"، تناولت هذه الدراسة تحليل واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر وتوازنه المالي وتحديد مصادر تمويل نظام التقاعد في الجزائر وكذا تأثير الوضعية الاقتصادية والديمغرافية على التوازنات المالية لمنظومة التقاعد.

هيكل الدراسة:

ولدراسة هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتقاعد

المحور الثاني: وضعية الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2000-2023).

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الصندوق والتدابير المتخذة لمواجهة عجزه المالي.

I.1- عموميات حول الصندوق الوطني للتقاعد :

يرتكز هذا المحور على تقديم عموميات حول الصندوق الوطني للتقاعد.

1.1.I- مفهوم ونشأة الصندوق الوطني للتقاعد :

بتاريخ 02 يوليو 1983 تم انشاء الصندوق الوطني للتقاعد، وذلك بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 الملغى والمستبدل بالمرسوم 07-92 المؤرخ في 04 يناير 1992 والمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي (CNR, 2019)، وهو وكالة عمومية خدمتية ذات تسير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ونشأ حصيلة لاندماج سبع صناديق فيما بعضها (صندوق التامين عن الشيخوخة لغير الأجراء الذي تحول في ما بعد صندوق التامين الاجتماعي للعمال الغير الأجراء) المنشأ سنة 1985 و التي كانت تسير جميع أنظمة التقاعد المتواجدة قبل إنشائها سنة 1983 إلى نظام وطني موحد للتقاعد الذي يمنح نفس المزايا لكل العمال مهما كان قطاع نشاطهم. ويتعلق الأمر بـ: (CNR, 2019)

- 1- الصندوق العام للتأمين عن الشيخوخة (CAAV) نظام عام والمكلف بتسيير المتقاعدين التابعين في نظام التقاعد العام، كالصندوق العام للتقاعد للموظفين الجزائريين (CGR) المكلف بتسيير التقاعد الخاص بالموظفين.
- 2- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) والمكلف بمنح متقاعدي النظام الفلاحي.
- 3- صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بعمال المناجم (CSSM) والمكلف بتسيير منح متقاعدي قطاع المناجم.
- 4- صندوق التامين عن الشيخوخة لغير الأجراء (CAVNOS) والمكلف بتسيير منح التقاعد لغير الأجراء.
- 5- مؤسسة التغطية الاجتماعية لعمال البحر (EPSGM) والمكلف بمنح التقاعد لعمال البحر.
- 6- مؤسسة التامين الاجتماعي لعمال الكهرباء والغاز (CAPAS) المكلف بمنح التقاعد لعمال الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز.
- 7- المؤسسة الوطنية لعمال السكك الحديدية (SNTF) والمكلف بمنح التقاعد للشركة الوطنية للسكك الحديدية.

2.1.I- مهام الصندوق الوطني للتقاعد

- حددت مهام الصندوق بموجب المادة 9 من المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 4 يناير 1992 وهي كالآتي: (CNR, 2019)
- تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق.
 - تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسند التشريع ما قبل الفاتح من يناير 1984 إلى غاية انقضاء حقوق المستفيدين.
 - ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد.
 - تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي.
 - ضمان إعلام المستفيدين وأرباب العمل.
 - تسيير صندوق المساعدة والإغاثة تطبيقا للمادة 52 من القانون 83-12 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتقاعد.

3.1.I- مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد

يتم تمويل الصندوق الوطني للتقاعد كما يلي:

1.3.1.I- أقساط الاشتراكات الإجبارية :

تقضي المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 06-339 المؤرخ في 25 سبتمبر 2006 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 06 يوليو 1994، الذي يحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي على أنه "توزع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 94-12 المؤرخ في 15 ذي الحجة من عام 1414 هـ الموافق لـ 26 مايو من سنة 1994 والمذكور أعلاه، ابتداء من أول أكتوبر سنة 2006، حيث يتم تمويل صندوق الوطني للتقاعد كما يلي: (الرسمية، 2006)

- بالنسبة للأجراء:

- 10 % من أساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها المستخدم.
- 6.75 % من أساس الاشتراك في الضمان الاجتماعي يتكفل بها العامل.
- 0.5 % من أساس الاشتراك بعنوان حصة صندوق الخدمات الاجتماعية.

- بالنسبة لغير الأجراء:

- 7.5 % من الاشتراك في الضمان الاجتماعي يخصص لتمويل صندوق الوطني للتقاعد.

2.3.1.I- مداخيل من الجباية البترولية :

- يمول الصندوق الوطني للتقاعد على أساس 3% من مداخيل الجباية البترولية سنويا. (الرسمية، 2011)

I.2- وضعية الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2000-2023):

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى تطور عدد المستفيدين من التقاعد، والوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد خلال فترة الدراسة. أولاً: تطور عدد المتقاعدين في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

يمثل الجدول التالي تطور عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد خلال الفترة (2000-2023)

I.2.1- تطور عدد المتقاعدين في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

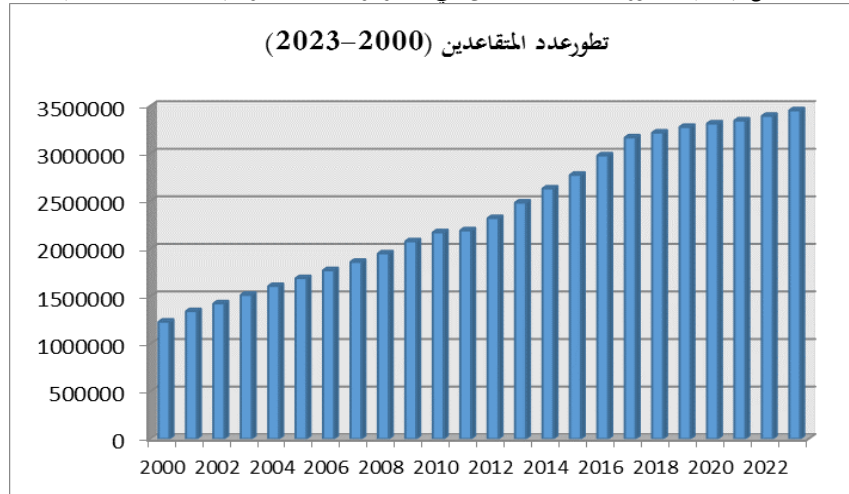
يمثل الجدول التالي تطور عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد خلال الفترة (2000-2023)

الجدول (01): تطور عدد المتقاعدين في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	عدد المتقاعدين	نسبة التطور %	السنوات	عدد المتقاعدين	نسبة التطور %
2000	1230000	/	2012	2319531	5,93
2001	1341161	9,04	2013	2482454	7,02
2002	1422645	6,08	2014	2630362	5,96
2003	1512681	6,33	2015	2773615	5,45
2004	1605527	6,14	2016	2978557	7,39
2005	1688055	5,14	2017	3166903	6,32
2006	1771596	4,95	2018	3217503	1,60
2007	1858902	4,93	2019	3277471	1,86
2008	1948138	4,80	2020	3313693	1,1
2009	2075444	6,53	2021	3345588	0,96
2010	2169892	4,55	2022	3393714	1,44
2011	2189702	0,91	2023	3452256	1,72

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (01): تطور عدد المتقاعدين في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (01)

من التمثيل البياني والجدول السابق يتضح لنا أن تطور عدد المتقاعدين في الجزائر يمكن تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين: -المرحلة الأولى (2000-2017):

في هذه المرحلة عرف عدد المتقاعدين في الجزائر تزايدا مستمرا وسريعا، حيث بلغ سنة 2000 حوالي (1230000) متقاعد، ليرتفع في سنة 2017 إلى (3166903) متقاعد بنسبة تطور بلغت 157.47 % ، وبلغ متوسط التطور السنوي 5.73% خلال هذه الفترة، ويرجع هذا التزايد المطرد إلى التوظيف الكبير التي شهدته الجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال (فترة البناء والتشييد)، وكذلك إلى اعتماد

التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن بغية فتح المجال لتوظيف الشباب في الإدارات والمؤسسات العمومية، وهذا ما جعل العمال الذين تتوفر فيهم الشروط يتجهون إلى التقاعد.

-المرحلة الثانية (2018-2023):

في هذه المرحلة بدأت وتيرة النمو تتراجع تدريجيا، حيث بلغ عدد المتقاعدين سنة 2018 حوالي 3217503 متقاعد، ليصل سنة 2023 إلى 3452256 بنسبة تطور بلغت 7.29%، وبلغ متوسط التطور السنوي 0.26% خلال هذه الفترة، ويرجع هذا التباطؤ الملحوظ إلى الإصلاحات التي عرفها النظام التقاعد في هذه الفترة، وخاصة إلغاء العمل بالتقاعد النسبي ودون شرط السن ابتداء من 01 جانفي 2017.

I.2.2- توزيع عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد عند 2023/12/31 :

I.2.2.1- حسب نوع المزايا :

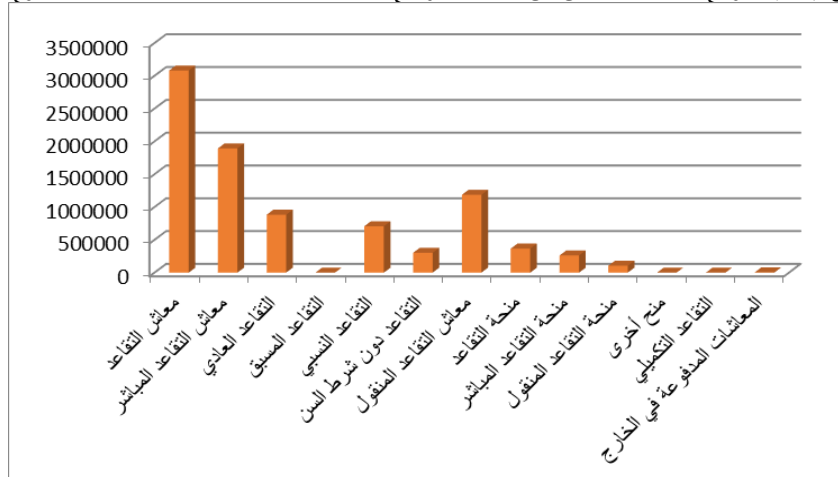
يمثل الشكل التالي توزيع عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد حسب نوع المزايا في سنة (2023)

الجدول (02): توزيع عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد عند 2023/12/31 حسب نوع المزايا

معاش التقاعد	3080468	منحة التقاعد	366982
معاش التقاعد المباشر	1893205	منحة التقاعد المباشر	262150
التقاعد العادي	883198	منحة التقاعد المنقول	104832
التقاعد المسبق	253	منح أخرى	15
التقاعد النسبي	707407	التقاعد التكميلي	167
التقاعد دون شرط السن	302347	المعاشات المدفوعة في الخارج	4624
معاش التقاعد المنقول	1187263		

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على بيانات الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتقاعد www.cnr.dz

الشكل (02): توزيع عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد عند 2023/12/31 حسب نوع المزايا



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (02)

يمثل المستفيدون من التقاعد العادي لسنة 2023 نسبة 25.59% أي حوالي 883198 متقاعد، في حين يمثل عدد المستفيدين من التقاعد النسبي نسبة 20.5% أي ما يعادل 707407 متقاعد، أما فئة التقاعد دون شرط السن فقد بلغت نسبته 08.75% بحوالي 302347 متقاعد أما التقاعد المسبق والتقاعد التكميلي والخدمات المدفوعة في الخارج فهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي المستفيدين.

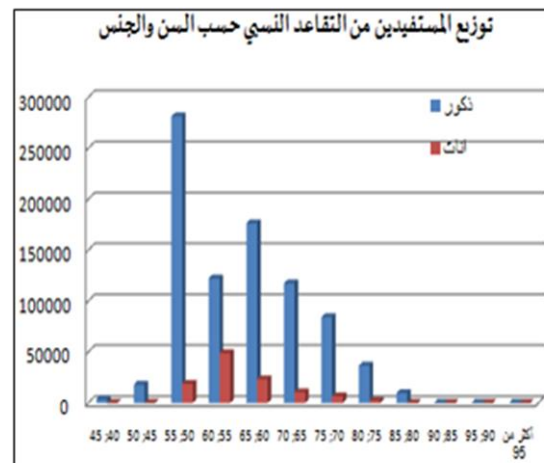
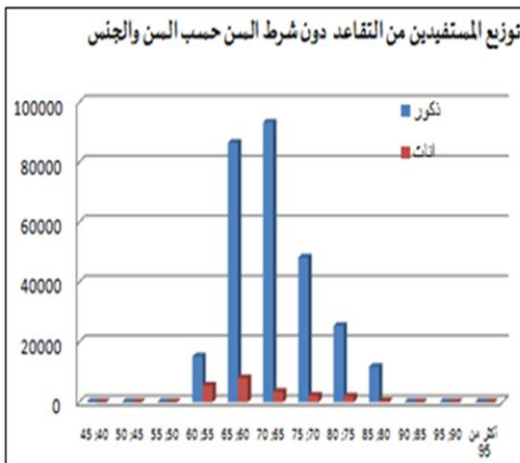
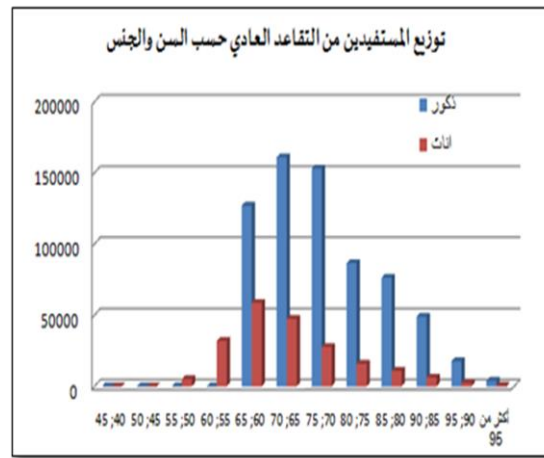
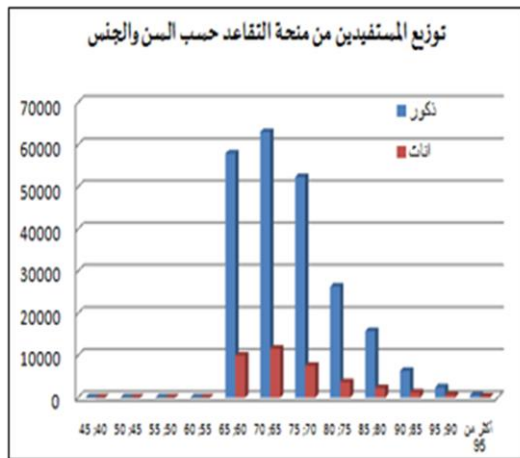
1.2.2.I - حسب السن والجنس:

يمثل الجدول التالي توزيع عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد حسب السن والجنس في سنة (2023)
الجدول (03): توزيع المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد حسب السن والجنس سنة (2023)

الأعمار	التقاعد العادي		منحة التقاعد		التقاعد المسبق		التقاعد النسبي		التقاعد دون شرط السن		المجموع
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
[40 ;45[	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3689
[45 ;50[	-	-	-	-	2	-	-	-	-	-	18039
[50 ;55[	-	5212	-	-	17	61	18976	281316	-	-	52582
[55 ;60[	-	32033	-	-	1	172	49108	122416	5607	15245	224582
[60 ;65[	127146	58742	57907	9959	-	-	23353	176532	8063	86554	548256
[65 ;70[	161099	47488	63091	11618	-	-	10693	117381	3460	93331	508161
[70 ;75[	153142	27790	52380	7586	-	-	6558	84093	2197	48310	382056
[75 ;80[	86731	15994	26402	3722	-	-	2031	36634	1863	25544	198921
[80 ;85[	76473	10992	15764	2266	-	-	-	9590	384	11789	127258
[85 ;90[	49110	6262	6346	1226	-	-	-	-	-	-	62944
[90 ;95[	17814	2472	2451	629	-	-	-	-	-	-	23366
أكثر من 95	4085	613	573	230	-	-	-	-	-	-	5501
المجموع	675600	207598	224914	87286	233	20	596688	110719	280773	21574	2155355

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على بيانات الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتقاعد www.cnr.dz

الشكل (03): توزيع عدد المستفيدين من معاشات ومنح التقاعد عند 2023/12/31



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (03)

يظهر التوزيع الإحصائي لعدد المتقاعدين حسب الفئة العمرية والجنس ونوع التقاعد في الجزائر إلى غاية نهاية عام 2023 صورة دقيقة عن البنية الديموغرافية للمستفيدين من نظام التقاعد، ويتضح من خلال البيانات الجدول والشكل أعلاه أن الفئة العمرية ما بين 60 و 65 سنة تمثل النسبة الأكبر من مجموع المتقاعدين (548256 متقاعد)، حيث تضم عددا معتبرة من المستفيدين من التقاعد العادي (185888 متقاعد)، ومنحة التقاعد (67866 متقاعد). كما تأتي الفئة العمرية 65-70 سنة في المرتبة الثانية من حيث الحجم، مما يعكس طول أمد الاستفادة من المعاشات نتيجة لارتفاع متوسط العمر، وهو ما يشكل ضغطا إضافيا على موارد الصندوق. أما فيما يتعلق بتوزيع المستفيدين حسب نوع التقاعد، فتشكل فئة التقاعد العادي النسبة الأكبر (883517 متقاعد)، تليها فئة التقاعد النسبي (707407 متقاعد)، وهذا راجع إلى اعتماد التقاعد النسبي إلى غاية 2016، مما شكل عبئ مالي إضافي على الصندوق، في حين تأتي فئة منحة التقاعد في المرتبة الثالثة (313200 متقاعد)، أما فئة التقاعد دون شرط السن تأتي في المرتبة الرابعة (302347 متقاعد). ومن جهة أخرى، هناك تفاوت واضح بين الجنسين، حيث يشكل الذكور الغالبية الساحقة من المتقاعدين في جميع أنواع التقاعد (1778208 متقاعد) مقابل (427197 متقاعدة)، بينما تظهر الإناث بنسبة أكثر وضوحا في فئة التقاعد النسبي، لا سيما ضمن الفئات العمرية بين 50 و 60 سنة. هذا التوزيع يرجع إلى طبيعة الوظائف التي تشغلها النساء، أو إلى خيارات الإحالة على التقاعد المبكر في بعض القطاعات.

I.2.3- التوازن المالي لصندوق التقاعد خلال الفترة (2000-2023)

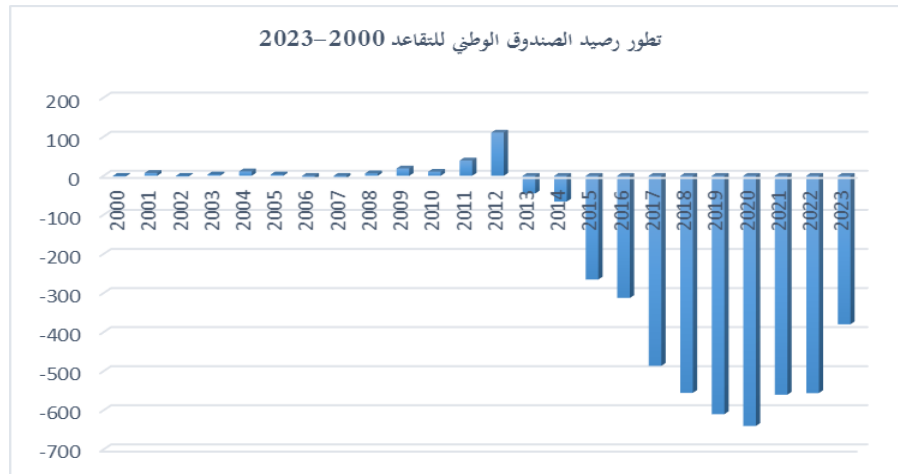
يمثل الجدول التالي تطور إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد ورصيده خلال الفترة (2000-2023)

الجدول رقم (02): تطور إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	الإيرادات	النفقات	الرصيد	السنوات	الإيرادات	النفقات	الرصيد
2000	97.23	99.28	-1.85	2012	683.06	572.52	+110.54
2001	135.14	127.92	+7.22	2013	655.2	700.41	-45.21
2002	141.3	143.07	-1.77	2014	682	748	-66
2003	148.71	145.44	+3.27	2015	644	909.5	-265.5
2004	183.46	172.3	+11.16	2016	724.3	1036.9	-312.6
2005	190.11	186.93	+3.18	2017	699.1	1185.4	-486.3
2006	204.15	212.87	-8.72	2018	714.8	1270.3	-555.4
2007	244.91	250.72	-5.81	2019	/	/	-610
2008	284.4	278.26	+6.14	2020	762	1402	-640
2009	317.55	298.75	+18.8	2021	/	/	-560
2010	360.471	350.067	+10.404	2022	/	/	-556
2011	445.663	406.601	+39.062	2023	/	/	-380

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (04): تطور رصيد الصندوق الوطني للتقاعد خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين.

-المرحلة الأولى (2000-2005) : الاستقرار النسبي

شهدت هذه الفترة استقرا نسبيا رغم بعض العجز الطفيف في 2000 و 2002، حيث بلغ 1850- مليون دينار و 1770- مليون دينار على التوالي، إلا أن السنوات الأخرى سجلت فائضا نسبيا. ويرجع هذا التوازن إلى تزايد عدد المشتركين بسبب تحسن سوق العمل، وكذا تدني معاشات المتقاعدين خلال هذه الفترة.

-المرحلة الثانية (2006-2010) : بداية الاختلالات

في هذه المرحلة عرف الصندوق عجزا ماليا في 2006 و 2007، قدره 8720-، 5810- مليون دينار على التوالي، ليعود التوازن خلال الفترة 2008-2010. وترجع هذه الاختلالات إلى الزيادات في المعاشات نتيجة سياسات اجتماعية (دعم القدرة الشرائية) والتقاعد المسبق الذي سُمح به دون شرط السن في عدة قطاعات، ما أدى إلى زيادة عدد المتقاعدين.

-المرحلة الثالثة (2011-2012) : فوائض قياسية (مؤقتة)

في هذه المرحلة سجل الصندوق أعلى الفوائض، حيث بلغ (+39 مليار دج) في سنة 2011 و(+110 مليار دج) في سنة 2012، ويرجع هذا الفائض المؤقت إلى ارتفاع مداخيل الدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية (بمتوسط 110 دولار للبرميل سنة 2011)، وبالتالي زيادة التحويلات المالية المباشرة وغير المباشرة إلى صناديق الحماية الاجتماعية ومنها الصندوق الوطني للتقاعد، وكذا ارتفاع مبالغ الاشتراكات بسبب زيادة الأجور، وهذا الفائض القياسي لم يكن نتيجة إصلاحية للصندوق بل بسبب ظروف استثنائية فقط (ارتفاع أسعار النفط، زيادة الأجور).

-المرحلة الرابعة (2013-2023) : العجز الهيكلي

شهد رصيد صندوق التقاعد منذ سنة (2013) عجزا خاصة في سنة (2018) حيث بلغ العجز (-555.4 مليون دج)، ويرجع التنامي السريع لهذا العجز إلى تزايد حجم النفقات الناجم عن ارتفاع عدد المحالين على التقاعد، وخاصة التقاعد النسبي ودون شرط السن الذي تسبب في نمو النفقات بمعدل (16.59%)، إضافة إلى إعادة تقييم امتيازات التقاعد كل سنة والزيادات الضخمة في الأجور سنة (2012) بآثار رجعية تصل إلى 5 سنوات، وكذلك الانخفاض في حجم الإيرادات بسبب تراجع إيرادات الجباية البتولية المخصصة لصندوق التقاعد على إثر انهيار أسعار النفط، إضافة إلى تراجع اشتراكات الضمان الاجتماعي حيث بلغ 1.92 مشترك لكل متقاعد واحد سنة 2022، (لهواري، 2022) في حين أن التوازن المالي للصندوق يتطلب 5 مشتركين لكل متقاعد واحد، بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19 في سنة 2020، التي أدت إلى تراجع الإيرادات بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي.

وشهدت الفترة 2021-2023 زيادة في مداخيل الاشتراكات، حيث سجلت مداخيل الاشتراكات حوالي 1655 مليار دج في 2023، مما أدى إلى انخفاض العجز إلى -380 مليون دينار.

I.3- التحديات التي تواجه الصندوق والتدابير المتخذة لعلاجها :

I.3.1-التحديات التي تواجه الصندوق :

يواجه الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر جملة من التحديات، أهمها:

I.3.1.1-التحديات المالية :

❖ اختلال التوازن بين الإيرادات والنفقات بسبب ارتفاع عدد المتقاعدين مقابل ثبات أو انخفاض مبالغ الاشتراكات.

❖ الاعتماد بنسبة كبيرة على المساعدات الحكومية في تمويل الصندوق.

I.3.1.2-التحديات الديموغرافية :

❖ ارتفاع متوسط العمر أدى إلى زيادة فترة الاستفادة من المعاش.

I.3.1.3-التحديات الاقتصادية والاجتماعية :

❖ عدد كبير من العمال يعملون في القطاع غير الرسمي (غير مصرح بهم) ولا يسددون الاشتراكات ما يؤدي إلى ضعف تمويل الصندوق.

❖ ارتفاع نسب البطالة ومحدودية التشغيل، مما أدى إلى قلة عدد المساهمين.

I.3.1.4-التحديات القانونية والإدارية :

❖ ضعف وتباطؤ الإصلاحات التشريعية.

❖ ضعف الحوكمة في تسيير الصندوق.

I.3.2- التدابير المتخذة من طرف الحكومة للتخفيف من عجز صندوق التقاعد :

لمواجهة العجز الذي يعاني منه صندوق التقاعد في الجزائر، اتخذت الحكومة عدة تدابير تهدف إلى تحسين توازناته المالية وضمان استدامته . من بين هذه التدابير نذكر مايلي:

➤ تخصيص 500 مليار دينار من ميزانية الدولة لتغطية منح ومعاشات التقاعد بعنوان قانون المالية لسنة 2018.

➤ منح قرض طويل المدى من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بعنوان سنة 2019، والذي يقدر بـ 600 مليار دج حسب تصريح مدير الصندوق الوطني للتقاعد.

➤ تعزيز الرقابة لاسترجاع المستحقات المتعلقة بالاشتراكات غير المسددة والتصريح الكاذب وهذا بغية إنعاش حسابات الصندوق.

➤ إدراج رسم جمركي بنسبة 1 من المئة مطبقة على عمليات استيراد السلع الموجهة للاستهلاك في الجزائر في شكل مساهمة تضامنية.

➤ الحرص على تحقيق الصرامة في التسيير وترشيد النفقات والاستعمال العقلاني والفعال للموارد البشرية والمادية المتوفرة، ووضع آليات جديدة من أجل دعم نظام المراقبة الداخلية للتسيير الإداري والمالي والمحاسبي.

كما اقترح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عدة آليات لمواجهة العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد، حيث قام باقتراح معايير من أجل مواجهة الصعوبات المالية للصندوق الوطني للتقاعد، وتهدف هذه المعايير إلى إيجاد حلول ملائمة قابلة للتطبيق على المدى القصير وهي كالتالي: (بوشعور، 2018)

➤ إلغاء كلي للقرار 13-97 المؤرخ في 31 ماي 1997 المتضمن التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن.

➤ ضرورة تنصيب نظام اليقظة على الاعتمادات واستهلاكها.

➤ ضرورة تجميد انجاز بعض المشاريع جديدة البنية.

➤ مراجعة سن الإحالة على التقاعد برفعه إلى 62 سنة.

II - الخلاصة :

عرف الصندوق الوطني للتقاعد مشاكل تتعلق بالتوازنات المالية، خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة النفقات بشكل كبير، واختلال العلاقة بين عدد المشتركين وعدد المتقاعدين، حيث ساهم في هذه الوضعية التهافت على التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن، وكذا تراجع إيرادات الصندوق من الجباية البترولية بفعل انهيار أسعار النفط، وكذا طول أمد الاستفادة من المعاشات بسبب ارتفاع متوسط العمر، وهذا ما دفع بالدولة إلى تبني بعض الآليات للحد من هذه المشكلة، على غرار تخصيص مبلغ 500 مليار دينار من ميزانية الدولة بعنوان قانون المالية 2018، وكذا منح قرض طويل المدى من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بعنوان سنة 2019 قدره 600 مليار دينار، بالإضافة إلى إلغاء التقاعد النسبي ودون شرط السن ابتداء من 1 يناير 2017، بموجب القانون رقم 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، إلا أن هذه الإجراءات تبقى ترقيعيه ومؤقتة ولا توفر تمويلا دائما للصندوق.

النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها مايلي:

- هيمنة فئة التقاعد العادي على مجموع المتقاعدين، خاصة ضمن الفئة العمرية 60-65 سنة.
- استمرار العبء المالي الناتج عن التقاعد دون شرط السن والتقاعد النسبي رغم إلغائهما منذ 2016.
- عدم توازن ديموغرافي واضح بين المتقاعدين والمساهمين (مبالغ الاشتراكات)، حيث أن عدد المتقاعدين في تزايد مستمر مقابل انخفاض في عدد المشتركين النشطين (تناقص مبالغ الاشتراكات).
- تفاوت بين الجنسين في أنواع التقاعد، مع بروز نسبي للنساء في فئة التقاعد النسبي.
- ضغط مالي متزايد ناتج عن ارتفاع متوسط العمر وتمديد فترة الاستفادة من المعاشات.
- تأثير سلبي لتذبذب أسعار البترول على قدرة الدولة في دعم الصندوق الوطني للتقاعد.

الاقتراحات:

- مراجعة قانون الوظيف العمومي للسماح للموظفين بالقيام بعمل إضافي خارج الدوام الرسمي لكن بالتصريح.
- القيام بعمليات مراقبة القطاع الموازي ومراقبة عدم التصريح.
- توسيع التغطية الاجتماعية بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع مما يؤدي إلى إنعاش الصندوق الوطني للتقاعد.
- تفعيل عوائد الاستثمار لمواجهة التحديات التمويلية.
- ضرورة إصلاح نظام التقاعد لضمان استمراريته، من خلال إجراءات تنظيمية ومالية ومؤسسية شاملة.
- تحسين الحوكمة المالية للصندوق، بما يضمن استمراريته ويحقق التوازن بين الحقوق المكتسبة للعمال والمتقاعدين.
- الاعتماد على التمويل الذاتي وذلك بالتوجه إلى الاستثمار.

- الحالات والمراجع:

- الصندوق الوطني للتقاعد. (05, 03, 2025). تم الاسترداد من <http://cnr.dz/ar/presentation>
- CNR. (2025, 03 05). Récupéré sur <http://cnr.dz/ar/presentation/>
- CNR. (2025, 03 05). Récupéré sur <http://cnr.dz/ar/missions/>
- الجريدة الرسمية. العدد 60. الصادرة (27 سبتمبر 2006). ص 19.
- الجريدة الرسمية. العدد 72. الصادرة (28 سبتمبر 2011). ص 30.
- مصطفى هوازي. (12, 11, 2022). عجائز الجزائر ينتظرون "التقاعد المسبق" والحكومة ترفض. تم الاسترداد من <https://www.independentarabia.com/node/391661>
- مراد بودية سكين، رضية بوشعور. (2018). إشكالية عجز صندوق التقاعد الوطني (دراسة تحليلية)، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد 02. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، ص 50-76.